سمو نائب الأمير يسلم الخطاب الأميري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء

سمو الشيخ أحمد النواف ملقيا الخطاب الأميري

سموه القى الخطاب الأميري الذي شدد على رؤية جديدة للعمل الوطني تستند على أسس الإصلاح والالتزام بالحكمة

النواف: لن تتوانى عن تقديم من يضر بمكتسبات الدولة للمحاكمة دون الاعتبار لمنصبه

نستقبل عهدا جديدا بأجواء التفاؤل والأمل والعزم على العمل الجاد ضمن أولويات وطنية والأداء المسؤول

سمو الشيخ صباح الخالد والشيخ أحمد العبدالله والشيخ علي الجابر

الابتعاد عن أجواء الصراعات وتغليب المصالح الشخصية على حساب استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره

الحكمة واليقظة واتخاذ كافة التدابير التي رسمها الدستور لترسيخ مرحلة جديدة من العمل البناء المشترك

مراجعة جودة التعليم والخدمات الصحية وتصويب مسار العلاج في الخارج وتطوير فلسفة الرعاية السكنية

توجيه سامٍ للوزراء بوضع آلية لاستقبال المواطنين وتذليل كافة المعوقات التي تواجه معاملاتهم وإيجاد الحلول لها

- **إنهاء الملفات العالقة وغلق أبواب الواسطة والمحسوبية وإدراج خدمة المواطن عبر التطبيق الحكومي "سهل"**
- **تقييم أداء القياديين وأسس اختيارهم وتجديدهم وفقا لضوابط ومعايير عادلة لتقدير المجتهدين ومحاسبة المقصرين**
- **تحقيق الأمن الغذائي والمائي في حال تعرض البلاد للأزمات والمخاطر وحالات الطوارئ ومواجهة التحديات**
- **نهج الحكومة ثابت في حماية المال العام وتطهير بيئة الأعمال الحكومية من الفاسدين والقضاء على منابع الفساد وأسبابه**

كافة التدابير التي رسمها الدستور وأقرتها القوانين والأعراف البرلمانية سبيلا لترسيخ مرحلة جديدة من العمل البناء المشترك امتثالا لأحكام المادة "50" من الدستور التي تؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها، بما يضمن احترام اختصاص كل منها وتقدير مسئولياتها وتمكينها من إنجاز مهامها دون أي تجاوز أو تخطي للحدود الفاصلة بينها، وكذلك أحكام المادة "115" من الدستور والتي تنص على عدم الجواز لعضو مجلس الأمة بأن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية.

إن التعاون الإيجابي والعلاقة القائمة على أسس من الحوار الديموقراطي بموجب أحكام الدستور يشكلان معا الأرضية الداعمة لوضع العلاقة بين السلطتين على مسارها الصحيح بما يضمن استقرار الدولة وتحقيق مصالحها العليا والارتقاء بمقومات نهضتها.

إن الالتزام بمبدأ التعاون لا يجرد أي سلطة من اختصاصاتها أو مصادرة حقوق أعضائها بل هي دعامة دستورية لتعزيز العمل المشترك وإقامة حوار ديموقراطي ونقد بناء.

الأخ رئيس مجلس الأمة الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمون تتطلع الحكومة إلى علاقة مثمرة مع مجلسكم الموقر، وستقدم برنامج عملها تطبيقا لأحكام المادة "98" من الدستور مستوعبة مجمل أولويات المرحلة القادمة، المتسمة بالواقعية وقابلية التنفيذ وفق برنامج زمني محدد بما يكفل تلبية وتطلعات المواطنين باعتبارهم محور اهتمام برنامج عمل الحكومة وتعزيز رخائهم وتحسين معيشتهم والتفاعل مع تطلعاتهم ومعالجة همومهم من خلال مراجعة أهداف ومعايير منظومة جودة التعليم وتحسين الخدمات الصحية وتصويب مسار ملف العلاج في الخارج، وتطوير فلسفة الرعاية السكنية.

كما يتناول البرنامج مبادرات متعلقة باستدامة المالية العامة للدولة وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وإعادة هيكلة القطاع العام ومكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وتجفيف مصادر غسيل الأموال ومكافحة المخدرات وتنفيذ المشروعات التنموية ومشاريع الطاقة المتجددة التي تسهم في دفع عجلة التنمية في البلاد وتحقيق رؤية الكويت 2035 والتحول نحو الاقتصاد المعرفي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل محورا أساسيا في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى معالجة اختلالات سوق العمل بوضع استراتيجيات تلائم مخرجات التعليم وفق احتياجات سوق العمل والحد من تزايد أعداد الباحثين عن العمل خلال السنوات المقبلة وزيادة دعم برامج تأهيل الشباب بما يحقق من تفعيل دورهم في بناء كويت المستقبل.

الأخ رئيس مجلس الأمة الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمون لقد باشرت الحكومة باتخاذ خطوات جادة نحو تجسيد فاعلية العمل الحكومي وتقوية مقومات الثقة بين المواطن والأجهزة الحكومية.

وفي هذا المسعى فقد صدر التوجيه السامي للوزراء بوضع آلية لاستقبال المواطنين وتذليل كافة المعوقات التي تواجه معاملاتهم وإيجاد الحلول لها وإنهاء الملفات العالقة وغلق أبواب الواسطة والمحسوبية وإدراج خدمة المواطن عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "تطبيق سهل" للتواصل مع الوزراء مباشرة لتقديم المقترحات والشكاوى والملاحظات كما تم توجيه الوزراء بالعمل على إعادة تقييم أداء القياديين وأسس اختيارهم وتجديدهم وفقا لضوابط ومعايير عادلة لتقدير المجتهدين ومحاسبة المقصرين.

بالإضافة إلى استكمال جهود الجهات الحكومية لإجراءات التحول الرقمي للخدمات الحكومية والعمل على تطوير بيئة الأعمال الحكومية تمهيدا للانتقال إلى الحكومة الرقمية وإنهاء المعاملات الورقية، لبدء مرحلة جديدة من التطور التقني الذي يتسق ورؤية دولة الكويت 2035.

وانطلاقا من اهتمام الحكومة في بذل العناية والاهتمام بالأمن الغذائي فقد أنشأت اللجنة الوطنية العليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والمائي لوضع استراتيجية تستهدف تحقيق الأمن الغذائي والمائي في حال تعرض البلاد للأزمات والمخاطر وحالات الطوارئ ومواجهة تحديات التغير المناخي وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع محاصيله وتكثيف كمياته وزيادة المخزون السمكي.

واتخذت الحكومة إجراءات نحو السعي للنهوض بالمشاريع السياحية في البلاد وذلك بتوجيه الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة بمتابعة وتنفيذ المشاريع بالتعاون مع القطاع الخاص ومنها مشروع تطوير منتزه فيلكا السياحي، والمدينة الترفيهية والمنتزه الثقافي الترفيهي في منطقة الوفرة الزراعية. كذلك العمل على استحداث أول وزارة بتاريخ دولة الكويت تهتم بالمرأة والطفولة لبناء مجتمع متوازن ومترابط قائم على احترام حقوق المرأة وحماية الطفل ضد أي انتهاك أو استغلال أو إساءة لهم بأي شكل من الأشكال ولتعزيز دور المرأة الكويتية في بناء نهضة البلاد ومستقبلها والعمل على تمكينها في مختلف الميادين تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهم الله ورعاهم.

إن نهج الحكومة ثابت في حماية المال العام ولن تتوانى عن محاسبة وتقديم أي شخص للمحاكمة دون الاعتبار لمنصبه أو مكانته متى ما ثبت تورطه بالمساس أو الإضرار بمكتسبات الدولة أو المال العام أو انتهاك القواعد القانونية وتطهير بيئة الأعمال الحكومية من الفاسدين والقضاء على منابع الفساد وأسبابه ومنع الكسب غير المشروع ومكافحة كافة صور الرشوة واتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.

الأخ رئيس مجلس الأمة الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمون يمر العالم أجمع بتحولات عميقة وبظروف حساسة ودقيقة مليئة بالصراعات الإقليمية والدولية التي تؤثر على منطقتنا بالخليج العربي.

والكويت ليست بمعزل عن دائرة الصراعات الإقليمية والاعتبارات والتسويات الدولية وما ينتج عنها من تحديات يصعب حصرها إذا ما استمر الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الأمر الذي يتعين علينا في هذه الظروف الدقيقة مجلسا وحكومة وضع أساس ومنهج لمرحلة جديدة من التعاون المسؤول وتغليب الحكمة والحوار البناء الذي يقينا شر الفتن وبذل العمل المشترك الجاد وتصويب الجهود وتحصين جبهتنا الداخلية.

فنحن جزء من نظام عالمي متوتر يتصاعد فيه العنف وتتسع فيه دائرة النزاعات واضعا آفاق الاقتصاد العالمي في مشهد مظلم زاد من ظلمته اندلاع الصراع الروسي – الأوكراني وما نتج عنه من تأثر في استقرار الأسواق العالمية والإمدادات الغذائية هذا كله والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني مازالت ماثلة أمام المجتمع الدولي.

إن الحكومة تعمل في هذا المجال على ترجمة التوجيهات الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد حفظهم الله ورعاهم وما أقرته الثوابت الراسخة في سياسة الكويت الخارجية وتأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق أمنها الوطني والمتمثل بالحفاظ على سيادتها واستقلالها والالتزام بمبادئ القانون الدولي، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الأخ رئيس مجلس الأمة الأخوات والإخوة الأعضاء المحترمون إن الكويت هي الأمانة التي عاهدنا الله جميعا على الوفاء بمسئولياتها فهي وجودنا الثابت وحصننا المنيع وواحة الأمن والأمان بعد الله سبحانه وتعالى ما يوجب علينا تعزيز دولة القانون وسلامة النهج والحوار الديموقراطي وإننا على ثقة بقدرتنا على الالتقاء والالتفاف على كلمة سواء لقيادة مسيرة التقدم والنهضة والتنمية والإصلاح لوطننا العزيز وهي قيادة تتطلب مقومات الاستقرار القائمة على الحكمة والموعظة الحسنة.

ونحن إذ نستقبل دور الانعقاد الأول نعاهد سموكم على تكثيف الجهود لتحقيق الإنجازات ودعم المكتسبات ومواجهة التحديات ونحفظ بلادنا ونصون كرامتها لتبقى عزيزة شامخة مرفوعة الراية عالية الهامة في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظكم الله ورعاكم.

ندعو الله العلي القدير أن يجعل حاضرنا خيرا من ماضينا، ومستقبلنا خيرا من حاضرنا ويسبغ على بلادنا وشعبها الوفي الأمن والأمان وأن يعيننا على أداء الأمانة، ويرشدنا الصواب ويوحد كلمتنا ويسدد خطانا لما فيه الخير للكويت وأهلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

وفي الختام رفعت الجلسة الافتتاحية، ورافق رئيس السن، وسمو رئيس مجلس الوزراء سمو نائب الأمير إلى القاعة الأميرية إذ تشرف النواب بالسلام على سموه والتقاط صورة تذكارية مع سموه،ليغادر بعدها سموه بمثل ما استقبل به من حفاوة وترحيب.

حضور كبير من قبل الجمهور

قيادات القطاعات العسكرية في الدولة